أسطورة التعدّدية القطبية:

قوةُ بقاءِ القوة الأمريكية

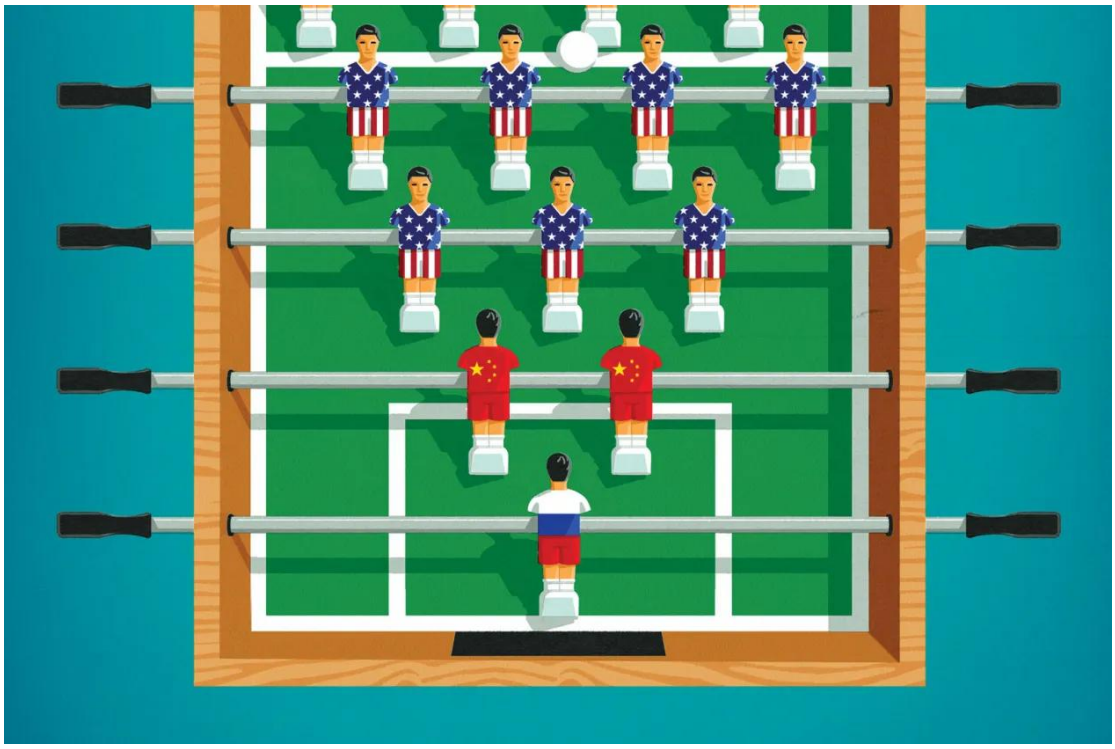

بقلم: ستيفن بْرُوكس وويليام وُولفورث

ترجمة وعرض: جلال خَشِّيبْ

ترجمات/ يناير 2026

Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, **The Myth of Multipolarity: American Power's Staying Power,** Foreign Affairs, May/June 2023.

Translated and reviewed by: Djallel Khechib

Translations/ January 2026

الملخّص:

يُقدّم المقال نقدًا صريحًا للإعدّاءات السائدة حاليًا والقائلة بأنّ عهد "الأحادية القطبية" قد ولّى مع التراجع الذّي تعرفه اليوم القوة العالمية للولايات المتحدة في مقابل صعود قوى تعديلية عظمى كالصين وروسيا، وبأنّ النظام الدولي مُقبلٌ على حقبةٍ جديدةٍ سِمتُها التعدّدية القطبية أو الثنائية القطبية، أو دخل فيها بالفعل وفقًا لآخرين. إنّها مجرّد "أسطورة" كما يصفها الباحثين ستيفن بروكس وويليام وولفورث الذّيْن يُعتبران أحد أبرز المنظرّين المعاصرين في مجال الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية. يُجادل الباحثان بأنّ الولايات المتحدّة لا تزال تحظى بقوةٍ خارقةٍ مقارنةً بغيرها، رغم ما تعرّضت له من صدماتٍ وأزماتٍ خلال العقديْن الماضيين خصوصًا، إذْ لا تزال فجوةُ القوة كبيرةً (لصالحها) بينها وبين القوى الكبرى الأخرى، لاسيما ما تتميّز به من قدراتٍ عسكريةٍ وتكنولوجية وثقلٍ إقتصاديٍ ومزايا جغرافية فريدة، بشكلٍ يدحض حجج القائلين بإتجاه النظام الدولي في بنيته صوب التعدّدية القطبية أو الثنائية القطبية. الكاتبان لا ينكران التراجع الذّي عرفته القوة الأمريكية مقارنةً بما كانت عليه في الحقبة التّي تلت سقوط الإتحاد السوفياتي مباشرةً، أو ما عُرف بـ "لحظة الأحادية القطبية"، لكن ذلك لا يجعل –في نظرهما– من النظام الحالي متعدّد الأقطاب في بنيته أو ثنائي القطبية. لذلك يقترح الباحثان مفهومًا جديدًا يُعبّر عن سمة النظام الدولي الراهن بشكلٍ أنسب، بدلاً من سمة التعدّدية القطبية المغلوطة، وهو مفهوم "**الأحادية القطبية الجزئية**" بعدما ولّت حقبة "**الأحادية القطبية الشاملة**" يوم بلغت الولايات المتحدّة ذروة قوتّها عقب سقوط الإتحاد السوفياتي مباشرة. يُقدّم بروكس وولفورث حُججًا عديدةً تُظهر في نظرهما ما عَبّرَ عنه عنوان المقال "قوة بقاء القوة الأمريكية" والتّي تتسبّب "أسطورة التعدّدية القطبية" في حجبها عن نظر الكثيرين.

الكلمات المفتاحية: بنية النظام الدولي، التعدّدية القطبية، الأحادية القطبية الشاملة، الأحاديّة القطبية الجزئية، القوى التعديلية الصاعدة، حدود الهيمنة الأمريكية العالمية

محتويات المقال:

1. طرفٌ ثالثٌ صغير
2. لا تراهنوا على الثنائية القطبية
3. أحاديةٌ قطبيةٌ جزئية
4. أوقاتٌ عصيبةٌ على النزعة التعديلية
5. خيارُ أمريكا

تمهيد:

منذ نشوء الدولة–الأمّة الويستفالية ونظام الدولة الحديث، لم يشهد العالم ظهور أيّ قوةٍ عظمى تحظى بكلّ خصائص القوة الشاملة مثلما حظيت بها الولايات المتحدّة خلال هذا العصر. مع ذلك فقد بدا خلال العقديْن الأخيرين بأنّ القوة الأمريكية في حالةِ انحدارٍ وتراجع، حيث عانت الولايات المتحدّة من الآثار السلبية لتدخلاّتها العسكرية المُكلِفة والفاشلة في أفغانستان والعراق، إضافةً إلى آثار الأزمة المالية المُدمّرة لسنة 2008 والاستقطاب السياسي العميق ونزوات دونالد ترامب الإنعزالية. كلّ ذلك كان مُتزامنًا مع استمرار صعودٍ إقتصاديٍ لافتٍ للصين وتنامي حَزْمِها أكثر ممّا سبق، كما كان غزو روسيا لأوكرانيا سنة 2022 بالنسبة للكثيرين بمثابة المسمار الذّي دقّ نعش الصدارة الأمريكية العالمية، وعلامةً على أنّ الولايات المتحدّة لن يصير بإمكانها أن تكبح قوى النزعة التعديلية وأن تُعزّز النظام الليبرالي الدولي الذّي شيّدته. لذلك ووفقًا للعديد من المُلاحظين، فإنّ لحظة الأحادية القطبية بلغت نهايتها المؤكّدة. أعلن بعضهم دخول العالم لثنائيةٍ قطبيةٍ (جديدة)، مُشيرين إلى حجم الإقتصاد الصيني، بينما ذهب بعضهم لأبعد من ذلك مُجادلين بأنّ العالم مُقبلٌ على التحوّل نحو التعدّدية القطبية، أو أنّه دخل إليها فعلاً. تدعم الصين وإيران وروسيا هذه الرؤية، فقد صار لهذه القوى التعديلية المُناهضة للولايات المتحدة من القوة أخيرًا ما يُمكّنها من تشكيل النظام وفقًا لارتباطاتها. كما وصلت الهند والعديد من دول الجنوب العالمي لذات النتيجة، بل يُوجد حتّى داخل الولايات المتحدة أمريكيّين صاروا مقتنعين بأنّ العالم أصبح الآن متعدّد الأقطاب.

يرى كلٌّ من **ستيفن بروكس وويليام وولفورث** خطأ هذه الرؤية، فالعالم ليس ثنائيَّ القطبية ولا متعدّد الأقطاب، وليس بصدد التوجّه صوب أحد النمطين. صحيحٌ بأنّ الولايات المتحدة صارت

أقلّ هيمنةً خلال العشرين سنة الماضية، إلاّ أنّها لا تزال على قمّة تراتبية القوة العالمية في مرتبةٍ بعيدةٍ عن الصين على نحوٍ آمن، وعن البلدان الأخرى بكثير.

إستمرارية الأحادية القطبية تصير أكثر وضوحًا حينما يأخذ المرء بعين الاعتبار كونَ العالم لا يزال خاليًا –إلى حدٍّ ما– من وجود القوة التّي شكّلت سياسة القوى العظمى في أزمنة التعدّدية القطبية والثنائية القطبية منذ بداية نظام الدولة الحديث مرورًا بالحرب الباردة، بمعنى خاليًا من وجود توازن القوى. ببساطة، لا يُمكن للبلدان الأخرى أن تبلغ قوة الولايات المتحدة من خلال الانضمام إلى أحلافٍ أو بناء ترساناتها العسكرية وجيوشها. لا تزال الولايات المتحدة تُلقي بظلالها عبر العالم، لكن على نحوٍ أقلّ ممّا كانت عليه. مع ذلك، ينبغي أن يُوضع هذا التطوّر ضمن المنظور الصحيح، فموضوع الخلاف هنا يتعلّق بطبيعة الأحادية القطبية، لا بوجودها أساسًا.

طرفٌ ثالثٌ صغير:

خلال الحرب الباردة كان العالم بلا شكٍّ عالمًا ثنائيّ القطبية، بسقوط الإتحاد السوفياتي انتقل إلى الأحادية القطبية مع تربّع الولايات المتحدّة لوحدها على قمّته. يبدو بأنّ الذّين ادّعو وجود تعدّديةٍ قطبيةٍ يجعلون من القوة مُرادفًا لمصطلح النفوذ، أيْ القدرة على جعل الآخرين يقومون بما تريده أنت. وقد عزّز من هذه الرؤية عدم قدرة الولايات المتحدة على تهدئة الوضع في أفغانستان والعراق، وحلّ العديد من المشكلات العالمية الأخرى.

إلاّ أنّ التعدّدية القطبية تُركّز على معنى مختلفٍ للقوة، أحدها قابلٌ للقياس، أيْ القوة كمصادر، خصوصًا القدرة العسكرية والثقل الإقتصادي، كما يضع الآن باحثون روّاد في أذهانهم أثناء الحديث عن التعدّدية القطبية فكرة أنّ السياسة الدولية تعمل على نحوٍ مختلفٍ اعتمادًا على الكيفية التّي تتوزّع فيها الموارد بين الدول الأكبر. لكن، ليكون النظام متعدّد الأقطاب فلابّد وأن يتّم تشكيل عمله من طرف ثلاث دولٍ أو أكثر متواجدةٍ في قمّته ومتقاربةَ القوة بشكلٍ كبير. تُمثّل الولايات المتحدّة والصين، من دون شكٍّ، هذيْن البلدين الأكثر قوة، لكن لابّد من وجود بلدٍ آخر على الأقل مُقاربٍ في قوتّه لهما لتصير التعدّدية القطبية موجودة. وهنا تسقط إدّعاءات القائلين بوجود التعدّدية القطبية حاليًا، فمن هو البلد الذّي قد يحتّل المرتبة الثالثة على نحوٍ معقول (فرنسا، ألمانيا، الهند، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة) لِيُعتبر بأيّ شكلٍ نظيرًا مقاربًا في القوة للولايات المتحدّة أو الصين؟ باستخدام معايير القوة التقليدية (العسكرية والاقتصادية) المُستَخدَمة في منتصف القرن العشرين، فلن تكون أيٌّ من هذه الدول قريبةً من الولايات المتحدة أو الصين خلال العقود القادمة، ممّا يجعل النظام نظامًا غير متعدّد الأقطاب، فكلّ هذه الدول قليلةُ السكان جدًّا (باستثناء الهند) لتكون ضمن هذه العُصبة، بينما تتصّف الهند بفقرها الشديد ولا يمكنها بلوغ هذه المكانة إلاّ مع نهاية القرن الحالي.

تُشير هذه الفروقات بين الحقائق الماديّة الحاليّة وبين الفهم المعقول للتعدّدية القطبية مسألةً أخرى تتعلّق بالتضارب الصارخ بين السياسة الدولية اليوم وبين عمل أنظمة التعدّدية القطبية في القرون الماضية. فقبل سنة 1945 كانت التعدّدية القطبية هي المعيار، حيث تميّزت السياسة الدولية بشكلٍ مستمرٍ بالتحالفات المُتحوّلة بين قوى عظمى متقاربة من حيث القوة. تمّ لعبُ لعبةِ التحالف أساسًا بين القوى العظمى، لا بين القوى العظمى ودولٍ أقلّ قوة. أمّا اليوم، فإنّ أغلب التحالفات الحقيقية التّي يعرفها العالم تربط الدول الأصغر بواشنطن، فالديناميكية الأساسية هنا تتمثّل في

توسيع نظام التحالف هذا. ولأنّ الولايات المتحدة لا تزال تحظى بأغلب القوة الماديّة وبالعديد من الحلفاء، فإنّ مصير سياسة القوى العظمى لا يتوقّف على اختيار أيّ بلدٍ للشركاء.

خلال حقب التعدّدية القطبية، كان التوزيع المتساوي نسبيًا للقدرات يعني أنّ الدول كانت تتفاوت غالبًا بين بعضها البعض من حيث القوة، ممّا قاد إلى فتراتٍ طويلةٍ من الانتقال والتّي ادّعت فيها العديد من القوى بأنّها ستكون صاحبة الرُتبة الأولى؛ "الرقم واحد"، ولم يكن واضحًا أيُّها كان يستحّق اللقب. على سبيل المثال، قُبيْل الحرب العالمية الأولى كان بإمكان المملكة المتحدّة أن تدّعي بأنّها صاحبة المرتبة الأولى على أساس حيازتها بَحريّةً عالميةً ومستعمراتٍ ضخمة، لكن اقتصادها وجيشها كانَا أصغر من النظير الألماني، وكان الجيش الألماني أصغرَ حجمًا من نظيره الروسي، كما كانت إقتصاديات الدول الثلاث (المملكة المتحدّة وألمانيا وروسيا) ضيئلةَ الحجمِ مقارنةً بالاقتصاد الأمريكي. في الماضي كانت سهولة قابلية استنساخ التكنولوجيا قد جعلت الأمر مُمكِنًا لقوةٍ عظمى ما أن تُقرّب بسرعة الفجوة القائمة بينها وبين المنافس المتفوّق من خلال مُحاكاة مزاياه. لذلك فحينما سعى قادة ألمانيا في مطلع القرن العشرين لتجاوز المملكة المتحدّة لم يواجهوا مشاكلاً كبيرةً في بناء أسطولٍ بحريٍّ بسرعة، والذّي كان تنافسيًا لنظيره الملكي البريطاني من الناحية التكنولوجية. يختلف وضع اليوم عن الأمس لسببٍ واحد؛ في وضعِ اليوم هناك قائدٌ واحدٌ واضح (الولايات المتحدّة)، ومُتطلّعٌ واحدٌ واضح (الصين). كما أنّ طبيعة التكنولوجيا العسكرية وبنية الاقتصاد العالمي تُبطئ من عملية تجاوز المُتطلّع للقائد. إنّ أغلب الأسلحة الفتّاكة القويّة اليوم مُعقدّةٌ بشكلٍ مُذهل، حيث تُسيطر الولايات المتحدة وحلفاؤها اليوم على العديد من التكنولوجيات الضرورية لإنتاجها.

أخيرًا، يرى الكاتبان بأنّ العالم متعدّد الأقطاب كلمةٌ ذات دلالة سلبية، فقد عرف العالم (الذّي كان متعدّد الأقطاب ما بين سنتيْ 1500–1945) حربًا واحدةً بين القوى العظمى في كلّ عقدٍ على الأقل. فهو نظامٌ يُحفِّز بسبب تحالفاته على خوض الحروب المُدمِّرة وعلى التنافس والنزاعات. وهذا ما تفعله أيضًا عمليات الانتقال المُتكرِّر للقوة داخل النظام، والفهم العابر لقادة الدول بخصوص مكانتهم.

لا تراهنوا على الثنائية القطبية:

يرى الباحثان بأنّ العالم ليس ثنائي القطبية وليس مُتجّهًا ليصير كذلك، فبعض المُحلّلين يستخدمون عادةً مقاييس الناتج الإجمالي المحلّي والإنفاق العسكري ليُقدّموا حجّةً معقولةً عن ذلك. إلاّ أنّ هذه الحجّة تتلاشى حينما يستخدم المرؤ معاييرًا تقيس التغيّرات العميقة في مُصادرة قوة الدولة والتّي صنعتها الثورات التكنولوجية المُتعدّدة. وفقًا لأكثر المقاييس دقّةً فإنّ الولايات المتحدّة والصين يظلاّن منتسبان إلى أصنافٍ مختلفةٍ من ترتيبات قوة الدول بشكلٍ عميق، وسوف يظلّان كذلك لأمدٍ طويل، خصوصًا في المجالين العسكري والتكنولوجي.

ينتقد الكاتبان مقياس الناتج الإجمالي المحلّي الذّي تعتمده الحكومة الصينية، حيث يرى كلٌّ منهما بأنّ فيه تضخيمًا، مُشيريْن إلى تقاريرٍ لخبراء إقتصاديّين صينيّين وغير صينيّين تُظهر خِلاف ذلك. على سبيل المثال، تشير تقديرات الإقتصادي **لويس مارتنيز** (Luis Martinez) إلى أنّ نمو الناتج الإجمالي المحلّي الصيني خلال العقود الأخيرة قُدّر بأقلّ من ثُلث ما أظهرته الإحصاءات الرسمية، فمنذ وصل الزعيم **تشي جينبينغ** إلى السلطة صار من الصعب جدًّا الحصول على بياناتٍ موثوقةٍ عن الاقتصاد الصيني، ذلك أنّ الحكومة الصينية ظلّت تُوقِف نشر

عشرات الآلاف من الإحصاءات الاقتصادية التّي كانت تُستخدم لتقدير الناتج الإجمالي المحلّي الحقيقي للصين.

في المقابل، تُشير مؤشّراتٌ موثوقةٌ بأنّ الشركات الأمريكية لا تزال تحتّل المرتبة الأولى عالميًا من حيث حصص الأرباح العالمية، فعلى رأس 2000 شركة موجودة في العالم، تحتّل الشركات الأمريكية المرتبة الأولى من حيث حصص الأرباح العالمية في 74% من القطاعات، بينما تحتّل الشركات الصينية المرتبة الأولى في 11% فقط من هذه القطاعات. أمّا البيانات المتعلّقة بقطاعات التكنولوجيا الفائقة فتُخبرنا بأمورٍ أكثر. على سبيل المثال، تحظى الشركات الأمريكية اليوم بنسبة 53% من حصص الأرباح في هذه الصناعات الحاسمة، بينما تحظى كلّ بقيّة البلدان التّي يتوّفر بها قطاع التكنولوجيا الفائقة بحصّة أرباح أقلّ من 10% (اليابان في المرتبة الثانية بـ 7%، والصين في المرتبة الثالثة بـ 6%، وتايوان في المرتبة الرابعة بـ 5%).

أمّا في المجال العسكري فلا يزال أغلب المُحلّلين يرون الصين بعيدةً من أن تصير النظير المُنافِس للولايات المتحدّة عالميًا، رغم التحديث السريع للقوات الصينية. للولايات المتحدّة قدراتٌ شاملة تُمكّنها من التحكّم في الجو والبحار المفتوحة والفضاء، أو ما يُسمّيه عالِم السياسة **باري باوزين** (Barry Posen) بـ "**التحكّم في المُشترك المُشاع**" (Command of the Commons)، وهو ما يجعلها قوةً عسكريةً عالميةً حقيقية. ستبقى الصين مجرّد قوةٍ عسكريةٍ إقليميةٍ إلى أن تتمكّن من منافسة الهيمنة الأمريكية في هذا المجال. تبقى الولايات المتحدّة متقدّمةً جدًّا على الصين بسبب أنّها خصّصت مواردَ ضخمةً لتطوير أنظمتها العسكرية عبر عقودٍ عديدة (ولا تزال)، لذلك سوف تحتاج أيُّ قوّةٍ، بما فيها الصين، لعقودٍ من الجهود المبذولة لأجل تقريب هذه الفجوة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة. يصير التفاوت أعظم حينما يتّم النظر في ما وراء العدّ الخام وعوامل

الجودة. على سبيل المثال، فإنّ الغواصّات النووية الأمريكية الـ 68 تتميّز بخُفوتٍ كبيرٍ لصوتها حينما تشتغل في أعماق البحار بشكلٍ يصعب على الصين تتبّعها، بينما تتسّم الغواصّات النووية الـ 12 التّي تمتلكها الصين بصوتها الصاخب والذّي يُمكّن أجهزة الاستشعار الحربية المُتقدّمة المُضادّة للغوصّات التّي تمتلكها البحرية الأمريكية من تتبّعها في المياه العميقة.

يبدو بأنّ إجراء مقارنةٍ مع الإتحاد السوفياتي تُعتبر مسألةً مفيدةً في هذا الصدد. كان الجيش الأحمر في الحقيقة نظيرًا مُنافسًا للجيش الأمريكي خلال الحرب الباردة بطريقةٍ غير متاحةٍ للجيش الصيني اليوم. تمتّع السوفيات بثلاث مزايا تفتقر لها الصين. أولّها، كانت أفضليّة الجغرافيا، فمع غزوه لأوروبا الشرقية أثناء الحرب العالمية الثانية، تمكّن السوفيات من إرساء قوةٍ عسكريةٍ ضخمةٍ في قلب أوروبا، المنطقة التّي مثّلت جزءًا كبيرًا من الناتج الاقتصادي العالمي. ثانيًا، ميزة الالتزام الكبير بتوجيه الاقتصاد لخدمة إنتاج القوة العسكرية، حيث ظلّت موسكو تُخصِّص للدفاع نسبةً مئويةً كبيرةً (مُكوّنةً من رقمين) من ناتجها الإجمالي المحلّي طيلة الحرب الباردة، وهي حصّةٌ غير مسبوقةٍ تُخصّصها قوةٌ عظمى حديثة في زمن السلم. ثالثًا، ميزةُ الطبيعة غير المعقدّة نسبيًا للتكنولوجيا العسكرية، فطيلة أغلب مرحلة الحرب الباردة كان بإمكان السوفيات قيادة إقتصادهم الضعيف وإدارته لمُضاهاة القدرة النووية والصاروخية الأمريكية بسرعة، ويمكن القول بأنّهم تمكّنوا من التفوّق على قدراتها التقليدية. لكن خلال العقد الأخير للحرب الباردة فقط انحدر السوفيات بسرعة لمواجهة نفس المشكلة التّي تواجهها الصين اليوم، والمتعلّقة بكيفية إنتاج أسلحةٍ معقدّةٍ تُنافس تكنولوجيًا تلك الناشئة من أمريكا الديناميكية بميزانيةٍ عسكريةٍ ضخمةٍ مُخصّصةٍ للبحث والتطوير تُقدّر حاليًا بـ 140 مليار دولار في السنة.

برزت الثنائية القطبية من ظروفٍ غير عاديّة. تركت الحرب العالمية الثانية الإتحاد السوفياتي في موضعٍ مَكنّه من الهيمنة على أوراسيا، ومع كلّ القوى الكبرى الأخرى (التّي تعرّضت لدمار الحرب العالمية الثانية، باستثناء الولايات المتحدة)، كان لواشنطن ما يكفي لتكوين إئتلافٍ توازنيٍ لإحتواء موسكو. فمقارنةً بالتعدّدية القطبية، كانت الثنائية القطبية نظامًا أكثر بساطةً بوجود دولتيْن فقط في القمّة، وبالتالي وجود إمكانيةٍ واحدةٍ فقط لانتقال القوة تستحّق القلق بشأنها.

مع زوال الإتحاد السوفياتي والتحوّل من نمط نظام الثنائية القطبية، تحوّل النظام من وضعيةٍ غير مسبوقةٍ تاريخيًا إلى أخرى. يوجد الآن قوةٌ مهيمنةٌ واحدة، ونظامُ تحالفٍ مهيمنٍ واحد، لا إثنيْن. خلافًا للإتحاد السوفياتي، فإنّ الصين لم تغزوا فعلاً أقاليمًا مفتاحيةً حاسمة للتوازن العالمي. كما لم يُظهر الزعيم الصيني **تشي** نفس الإرادة التّي أظهرها قادة السوفيات في منح الأولوية للمجال العسكري وصناعاته على المجال الإقتصادي ورفاهيّته (مع تخصيص الصين منذ فترةٍ طويلةٍ نسبة 2% ثابتة من الناتج الإجمالي المحلّي للإنفاق العسكري)، كما لا يمكنه قيادة إقتصاده وإدارته حتّى يتمّكن من مُضاهاة القوة العسكرية الأمريكية في غضون سنوات، نظرًا لتعقّد الأسلحة الحديثة.

أحاديةٌ قطبيةٌ جزئية:

رغم ما سبق من حجج، لا يُنكر الكاتبان حدوث تغيّراتٍ مُعيّنة في علاقات القوة، إذْ تظلّ الصين في حالة صعودٍ، لاسيما في المجال الاقتصادي، كما أنّ تنافس القوى العظمى يعود مُجدّدًا بعد هدوءِ حقبةِ ما بعد الحرب الباردة. صحيحٌ بأنّ الأيّام التّي كانت فيها الولايات المتحدّة تحظى بصدارةٍ عالميةٍ قد ولّت، إلاّ أنّ الفجوة القائمة في القوة (والأكبر، كما لم يكن من قبل) سوف

تأخذ وقتًا طويلاً ليتّم جَسرُها، إضافةً إلى ذلك فلن تَضِيقَ كلّ عناصر هذه الفجوة بنفس المعدّل. في الحقيقة، قامت الصين بالكثير لتقليص الفجوة القائمة في المجال الاقتصادي، إلاّ أنّها قامت بالقليل جدًّا فيما يتعلّق بالقدرة العسكرية والتكنولوجيا بالأخصّ. كنتيجةٍ لذلك، يبقى توزيع القوة اليوم أقرب للأحادية القطبية منه إلى الثنائية القطبية أو التعدّدية. ونظرًا لأنّ العالم لم يسبق له وأن خَبَرَ الأحادية القطبية قبل الفترة الراهنة، فلا تُوجد إصطلاحاتٌ مناسبةٌ لوصف التغيّرات الطارئة باتجاه عالمٍ كهذا، وهو السبب الذّي ربّما جعل العديد من المُلاحظين مُنغلِقين على مفهوم التعدّدية القطبية ومُكتفين به لنَقلِ شعورهم بوجود قيادةٍ أمريكيةٍ عالميةٍ أصغر ممّا كانت عليه. لهذا يقترح كلٌّ من **بروكس وولفورث** مفهوم "**الأحادية القطبية الجزئية**" **(Partial Unipolarity)** باعتبارها أحسنَ وَصفٍ لتوزيع القوة في النظام الدولي اليوم، في مقابل مفهوم "**الأحادية القطبية الشاملة**" **(Total Unipolarity)** التّي وُجدت بعد الحرب الباردة مباشرةً.

نهاية "الأحادية القطبية الشاملة" تشرح السبب الذّي يجعل بيجين وموسكو وبقيّة القوى غير الراضية الآن أكثر إرادةً للتحرّك وفقًا لسخطها مُتقبّلةً لبعض مخاطر جذب العداوة المُركَّزَة للولايات المتحدة. إلاّ أنّ جهودهم تُظهر بأنّ العالم يظلّ أحاديّ القطبية بشكلٍ كافٍ، حيث يظلّ أفقُ الموازنة ضدّه قيدًا أقسى بكثير على منافسي الولايات المتحدة أكثر من كونه قيدًا على الولايات المتحدّة ذاتها.

تُعتبر أوكرانيا مثالاً في هذا الصدد. أثناء التوجّه صوب الحرب، أظهرت روسيا إرادةً في اختبار إمكانيتها التعديلية، إلاّ أنّ الحقيقة المتجليّة في شعور الرئيس **فلاديمير بوتين** بالحاجة إلى غزوٍ تُعتبر في حدِّ ذاتها علامةً على الضعف. تسبّبت المغامرة غير المحسوبة لروسيا في تقويض

الآفاق بعيدة المدى للإقتصاد الروسي بشكلٍ عظيم، يعود الفضل في ذلك إلى الموجة الهائلة للعقوبات التّي يشنّها الغرب ضدّ موسكو.

لكن، حتّى ولو افترضنا بأنّ روسيا استولت على كييف بسرعة ونصّبت حكومةً مواليةً لها هناك، مثلما توقّع **بوتين**، فسيكون لذلك تأثيرٌ ضئيلٌ فحسب على توزيع القوة العالمي. لا يوجد إنكارٌ بأنّ مخرجات الحرب في أوكرانيا لها أهميّةٌ عظيمةٌ بالنسبة لمستقبل سيادة هذا البلد وقوة المعايير العالمية في مواجهة الاغتصاب القهري للأرض. لكن في الحسابات المحضة للقوة الماديّة العالمية فإنّ إقتصاد أوكرانيا الصغير (الذّي يُعادل حجمه حجم إقتصاد ولاية كانساس الأمريكية) لا يعني سوى الأمر القليل إذا ما اصطفت أوكرانيا في نهاية المطاف إلى جانب الناتو أو روسيا أو إلى أيّ طرف. علاوةً على ذلك فإنّ أوكرانيا لا تُعتبر في حقيقة الأمر حليفًا للولايات المتحدة. سيكون من غير المرجّح جدًّا أن تتجرأ روسيا على مهاجمة أحد هؤلاء. وبالنظر إلى كيفية إستجابة الولايات المتحدة حينما هاجمت روسيا بلدًا ليس حليفًا للولايات المتحدة (ضخّ أسلحة ومساعدات وتقديم دعمٍ إستخباراتي للأوكرانيّين وفرضُ عقوباتٍ قاسيةٍ على روسيا)، فإنّ الكريملين يُدرك بشكلٍ مؤكّدٍ أنّ الأمريكيّين سوف يفعلون أكثر من أجل حماية حليفٍ فعليٍ حقيقي.

أمّا الصين، فإنّ نزعتها التعديلية مدعومة بقدرات شاملة أكثر، لكن كما هو الحال مع روسيا، فإنّ نجاحاتها تُعتبر متواضعةً بشكلٍ مذهلٍ في الإمتداد الواسع للتاريخ. إلى غاية الآن، تعمل الصين على تغيير الوضع الإقليمي القائم في بحر الصين الجنوبي فقط، حيث تبني هناك بعضًا من الجزر الاصطناعية. إلاّ أنّ هذه الممتلكات الصغيرة والمكشوفة يُمكن بسهولة أن يتمّ جعلها غير عمليةٍ في زمن الحرب من طرف الجيش الأمريكي. حتّى وإن كان بمقدور الصين أن تُؤمّن

لنفسها كلّ الأجزاء المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، فإنّ الأهمية الاقتصادية الشاملة للموارد هناك –خاصّةً الموارد السمكية– تُعتبر ضئيلةَ الحجم، فمعظم الموارد البترولية والغازية في بحر الصين الجنوبي تقع في المناطق غير المتنازع عليها، قريبةً من سواحل بلدانٍ عديدةٍ مُشاطئة له.

إذا لم تنسحب البحرية الأمريكية من الصين، فلا يمكن للطموحات التعديلية لبيجين أن تمتّد في الوقت الراهن بعيدًا عن سلسلة الجزر الأولى، أيْ خطّ سلسلة أرخبيل الباسفيك الذّي يشمل اليابان والفلبين وتايوان. لا يمكن أن يتغيّر هذا الأمر في أيّ وقتٍ قريب: سوف يستغرق الأمر عقودًا وليس أعوامًا حتّى تُطوّر الصين مجموعةً تامةً من القدرات الضرورية لمنازعة الجيش الأمريكي في **"التحكّم في المُشترك المُشاع" (Command of the Commons)**، من سيطرةٍ على الجو والبحار المفتوحة والفضاء، كما أنّ الصين قد لا تُكلّف نفسها عناء السعي للحصول على قدرةٍ كهذه. حاليًا، هناك مكانٌ واحدٌ فقط قد تُظهر فيه الصين نزعتها التعديلية، وهو تايوان. مصالح الصين في الجزيرة تتنامى بوضوحٍ مع إعلان الزعيم الصيني **تشي** سنة 2022 بأنّ "التوحيد الكامل للوطن الأمّ يجب أن يتحقّق". يُعتبر وجود أيّ أفقٍ لهجوم الصين على تايوان في الحقيقة تغيّرًا حقيقيًا عن ذروة أيّام "الأحادية القطبية الشاملة"، حيث كانت الصين وقتها ضعيفةً جدًّا بالنسبة لأيّ طرفٍ للقلق بشأن هذا السيناريو. لكن من المهّم أن نضع في الاعتبار بأنّ توق بيجين لتايوان لهو بعيدٌ كلّ البعد عن التحدّيات التعديلية التّي عرفها التاريخ، على غرار تلك التّي شنّتها اليابان وألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين أو الإتحاد السوفياتي في النصف الثاني منه، فكلٌّ من هذه البلدان غزا وإحتّل إقليمًا واسعًا عبر مسافاتٍ عظيمة. وإذا تمكّنت الصين من جعل تايوان في حوزتها، فحتّى أقوى المؤيّدين لمسألة الأهمية

الإستراتيجية للجزيرة لا يرونها قيّمةً للغاية لدرجة أن تغيير إنحيازها من شأنه أن يُولّد تأرجحًا دراماتيكيًا في توزيع القوة، من النوع الذّي جعل التعدّدية القطبية في الماضي خطيرةً للغاية.

يتساءل الكاتبان بعدها عن مدى أهميّة الشراكة المُزدهِرة بين الصين وروسيا، فيرى كلاهما بأنّها مهمّة قطعًا، حيث تخلق مشكلاتٍ لواشنطن وحلفائها لكنّها لا تحمل أيّ وعدٍ بتحوّلٍ نُظميٍّ للقوة في الأفق. حينما يكون الهدف هو إحداثُ توازنٍ ضدّ قوةٍ خارقةٍ تتجسّد قيادتها وتحالفاتها المكثّفة في الوضع القائم، فإنّ هذا التوازن المضاد بحاجةٍ لأن يكون جوهريًا على نحوٍ مشابه. في هذا الصدد تفشل العلاقات الصينية–الروسية في الاختبار. هناك سببٌ يستدعي القول بأنّ الطرفان لا يُسميّان هذه العلاقة تحالفًا رسميًا، يستحضر الكاتبان مثال الحرب الأوكرانية الأخيرة كمثالٍ للحِجاجِ بذلك، فباستثناء شراء النفط، بذلت الصين الشيئ القليل لمساعدة روسيا في أوكرانيا خلال السنة الأولى للنزاع. ويرى كلاهما بأنّ نِتاج الشراكة الحقيقة هو ذلك الذّي من شأنه أن يشتمل على تعاونٍ مستدامٍ عبر مجالاتٍ متنوعةٍ واسعة، وليس مجرّد تعاونٍ ضحلٍ وُلِد إلى حدٍّ بعيدٍ نتيجةً لوجود تلائمٍ ما. حتّى وإن رفعت الصين وروسيا مستوى علاقاتهما، فستظّل كلتاهما قادرتين على تحقيق توازنٍ إقليميٍ، لن يعني ذلك بالضرورة قدرةً على تحقيق توازن عالمي، فتحقيق ذلك سيتطلّب قدراتٍ عسكريةٍ لا تحظى بها روسيا والصين، بشكلٍ منفردٍ أو جماعي، ولا يمكن أن تحظيا بها في أيّ وقتٍ قريب.

أوقاتٌ عصيبةٌ على النزعة التعديلية:

يرى المقال أنّه حتّى وإن كان للصين وروسيا مساعيًا تعديليةً محدودةً فسيكون ذلك كافيًا لإشعال حربٍ بين قوى عظمى مع إمكانيةٍ مُخيفةٍ من أن تتحوّل إلى حربٍ نووية. لكن من المهّم وضع

مسألة استقرار النظام في منظورٍ تاريخي. أثناء الحرب الباردة، خَشِيَت كلتا القوتيْن الخارقتيْن (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي) من أنّ وقوع ألمانيا كاملةً في يدّ أحدهما سيؤدّي إلى حدوث تحوّلٍ حاسمٍ في ميزان القوة العالمي. (للعلم في سنة 1970، كان حجم إقتصاد ألمانيا الغربية حوالي ربع حجم نظيره الأمريكي وثلثيْ حجم نظيره السوفياتي). فلأنّ كلتا القوتيْن كانتا قريبتيْن للغاية من مثل هذا المكسب الاقتصادي القيّم، ولأنّ الجائزة قد تمّ تقسيمها حرفيًا بينهما، فإنّ النتيجة كانت منافسةً أمنيةً شديدةً جعلتهما يُرسيان مئات الآلاف من القوات في كلّ قسمٍ خاضعٍ لهما من ألمانيا. كان أفق حدوث أزماتِ "**سياسة حافّة الهاوية**" حول مصير ألمانيا يلوح في خلفية الصراع ويظهر أحيانًا للواجهة، مثلما حدث في أزمة سنة 1961 حول وضع برلين.

أو فلنقارن الوضع الراهن بالتعدّدية القطبية لعقد ثلاثينيات القرن العشرين (1930s)، حينما تحوّلت ألمانيا، في أقلّ من عقدٍ، من كونها قوةً مقيّدةً منزوعة السلاح إلى قوةٍ غازيةٍ لكلّ أوراسيا تقريبًا، إلاّ أنّ ألمانيا كانت قادرةً على القيام بذلك بفضل ميزتيْن غير متوجدتيْن اليوم. أولّهما، كان بإمكان قوةٍ عظمى آنذاك أن تُشيّد في غضون سنواتٍ قليلةٍ فقط قوةً عسكريةً كبيرةً ذات قدرةٍ على تصدير نفسها نحو الخارج، نظرًا لأنّ أنظمة الأسلحة حينها كانت غير مُعقدّةٍ نسبيًا. ثانيًا، حظيت ألمانيا جغرافيًا واقتصاديًا بخيارٍ ذا قيمةٍ لزيادة قوتّها من خلال غزو بلدان الجوار في سنة 1939، حيث أضاف النازيون لصالحهم أولاً الموارد الاقتصادية لتشيكوسلوفاكيا (حوالي 10% من حجم نظيرتها الألمانية)، ثمّ موارد بولندا (17%)، واستخدموا هذه الانتصارات كَوَثْبَةٍ انطلاقٍ لشنّ مزيدٍ من الغزوات سنة 1940، والتّي شملت بلجيكا (11%)، هولندا (10%)، وفرنسا (51%). أمّا الصين فلا تحظى بأيّ شيئٍ مشابهٍ لذات الفرصة، لسببٍ واحد يتمثّل في كون الناتج المحلّي الإجمالي لتايوان أقلّ من 5% من نظيره الصيني، كما أنّ الجزيرة مفصولة جغرافيًا عن البرّ الرئيسي بمساحةٍ هائلةٍ من المياه، فمثلما يؤكّد الباحث بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

أوين كوتي (Owen Cote) بأنّه نظرًا لافتقار الصين إلى قدرة التحكّم في سطح البحر، فإنّها ببساطة «لا تستطيع تأمين قوة غزوٍ محمولةٍ بحرًا وذاتُ حجمٍ مناسبٍ، ومُتابعة شحنٍ ضروريٍ لدعمها خلال عمليات العبور المُتعدّدة عبر مضيق تايوان الذّي يزيد عرضه عن 100 ميل.» فلنضع بعين الاعتبار أنّ القنال الإنجليزية (التّي تفصل بريطانيا عن بقيّة أوروبا) تُقدّرُ في عرضها بخُمس عرض مضيق تايوان، لكنّها ظلّت في الماضي تُمثّل حاجزًا كافيًا لوقف النازيّين عن غزو المملكة المتحدّة.

تُعتبر كلٌّ من اليابان وكوريا الجنوبية جائزتيْن إقتصاديّتيْن كبيرتيْن في الجوار، لكنّ بيجين ليست في وضعٍ يُمكّنها من مهاجمتها عسكريًا. ونظرًا لأنّ اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان دولٌ تمتلك اقتصادياتٍ مرتكزةٍ على المعرفة ومندمجةٍ بشكلٍ عالي في الاقتصاد العالمي، فإنّ ثروتها لا يمكن انتزاعها بشكلٍ فعّالٍ من خلال الغزو. كان النازيون، على سبيل المثال، بإمكانهم الاستيلاء على **شركة سكودا ووركس التشيكيّة** لتصنيع الأسلحة، واستخدامها لتعزيز آلة الحرب الألمانية، لكنّ الصين لا يمكنها أن تستغّل بسهولة شركة تايوان التصنيعية، حيث يحتاج تشغيلها لموظّفين ذوي معرفةٍ متخصّصة، قد يتمكّنون من الفرار في حالة حدوث غزوٍ ما، ولا يُمكنها أيضًا استغلال خطوط أنابيبٍ طاقوية ذات مُدخلاتٍ مرتبطة عبر العالم والتّي ستَتسبّبُ الحرب في قطعها.

تُواجه القوى التعديلية اليوم عائقًا آخر؛ فبينما تظلُّ هذه القوى محصورةً في توازنٍ إقليمي، يمكن للولايات المتحدة، في المقابل، أن تستجيب للتحدّيات التّي تُواجهها على المستوى العالمي. على سبيل المثال، في الحرب الأوكرانية لا تُواجه الولايات المتحدة روسيا مباشرةً على أرض المعركة، لكنّها استخدمت بدلاً من ذلك مكانتها العالمية لمعاقبة البلد عبر جملةِ عقوباتٍ إقتصاديةٍ مُدمّرةٍ،

وضخٍّ ضخمٍ لأسلحةٍ تقليدية، ودعمٍ إستخباراتي، وأشكالٍ أخرى من المُساندة العسكرية المُقدّمَة لكييف. يُمكن للولايات المتحدة بالمثِل أن تُصعّد عالميًا إذا حاولت الصين أخذ تايوان، عبر فرض حصارٍ بحريٍ شاملٍ بعيدًا عن شواطئ الصين للحدّ من وصولها إلى الاقتصاد العالمي. من شأن مثل هذا الحصار إن يُخرّب إقتصاد الصين (الذّي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الواردات التكنولوجية ويلعبُ إلى حدٍّ كبيرٍ دورًا تجميعيًا ما في سلاسل الإنتاج العالمية)، بينما سيتضرّر الاقتصاد الأمريكي من جرّاء ذلك على نحوٍ أقلّ بكثير. في حالة حدوث شيئٍ كهذا، قد تُحاول الصين الانتقام إقتصاديًا، لكن لن يتسبّب أقوى سهمٍ إقتصادي في جعبتها في إحداث ضررٍ كبير. يُمكن للصين، مثلما يخشى كثيرون، أن تبيع بعض مُقتنياتها الضخمة من سنداتِ الخزينة الأمريكية، أو كلّها، في محاولةٍ لرفع تكاليف الاقتراض في الولايات المتحدة. مع ذلك، يمكن لمجلس الاحتياطي الفديرالي الأمريكي أن يقتنيَ كلّ الأوراق المالية.

تعيق المعايير الدولية الحالية أيضًا مساعي القوى التعديلية، فالعديد من معايير السلوك هذه تمّ إنشاؤها من طرف الولايات المتحدة وحلفائها بعد الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال، سنّت واشنطن حظرًا ضدّ استخدام القوة لتغيير الحدود الدولية، لا لمنع حدوث نزاعاتٍ كبرى فحسب، بل وأيضًا لتثبيت الوضع الراهن الناشئِ بعد الحرب العالمية الثانية والذّي استفادت واشنطن منه. لقد خَبَرَتْ روسيا مثل هذا الصدّ القوي أثناء غزوها لأوكرانيا، يرجع ذلك في قسمٍ منه إلى أنّها انتهكت هذا المعيار بشكلٍ صارخ. في مجال المعايير كما في مجالاتٍ أخرى، فإنّ المشهد العالمي يُعتبر أرضًا مواتيةً للولايات المتحدّة، في حين يُعتبر أرضًا عَصِيبةً صعبةَ المراس بالنسبة للقوى التعديلية.

خيارُ أمريكا:

كثيرًا ما يظّن المتابعين لمسألة التغيير في بنية النظام الدولي بأنّ حدوث تغيّرٍ ما في التحالفات القائمة بين قوى النظام يعني بالضرورة حدوث تغيّر في بنيته، وهذا تصوّرٌ غير دقيق، لذلك يُنبّه **وُولفورث وبروكس** إلى التمييز الذّي قدّمه عالم السياسة **كِنيث وولتز** (Kenneth Waltz) بين السمّة النُظمية الحقيقية لتوزيع القدرات (القوة) من جهة، وبين التحالفات التّي تُشكّلها الدول من جهةٍ أخرى. وبالرغم من أنّ البُلدان لا يمكنها أن تختار مقدار القوة التّي تحظى بها، فإنّ بإمكانها أن تختار الفريق الذّي تنظّم إليه، مثلما جادل **وولتز**. لقد حقّق نظام التحالف المُتمركز حول الولايات المتحدّة (والذّي يُحدِّدُ الكثير من معالم السياسة الدولية الآن ويَدخلُ عقده الثامن) شيئًا ذا صفةٍ بنيوية، مع ذلك يظلّ تمييز **وولتز** قائمًا. في الحقيقة، لم ينشأ النظام الدولي الراهن من القوة لوحدها، بل من الخيرات التّي تبنّتها الولايات المتحدّة وحلفاؤها أيضًا، أيْ التعاون بعمق في المجالات الاقتصادية والأمنية، أولاً لأجل احتواء الإتحاد السوفياتي، وثانيًا من أجل النهوض قُدمًا بنظامٍ عالميٍ يُسهّل من التجارة والتعاون تبعًا لذلك. خيارات الولايات المتحدّة وحلفاؤها لا تزال تحظى أهميّة، فإذا قاموا باتبّاع الخيارات الصحيحة فإنّ الثنائية القطبية والتعدّدية القطبية ستظّلين احتمالين بعيدين في نهاية المطاف، وسيستمر نظام "الأحادية القطبية الجزئية" قائمًا لعقودٍ قادمة.

بالتالي، لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتراجع عن تحالفاتها وإلتزاماتها الأمنية في أوروبا أو آسيا. تستّمد الولايات المتحدّة فوائدَ كبيرةً من قيادتها الأمنية في المنطقتيْن، فإذا تراجعت عنهما صوب الديار فسينشأ عالمٌ أكثر خطورةً وإضطرابًا. ستكون المنطقتيْن أيضًا أقلّ تعاونًا على

الصعيد العالمي، كما ستَظهر (أو تتفاقم) قضايا أخرى مهمّة لا يمكن لواشنطن أن تضطلع بمعالجتها لوحدها.

في الحقيقة، تُعتبر التحالفات جميعًا ذات قيمةٍ أكبر في حقبة "الأحادية القطبية الجزئية". تتطلّب النزعة التعديلية فرض عقوبةً ضدّها. ومع وجود خياراتٍ أحاديةِ الجانب أقلّ على الطاولة، فإنّ هناك حاجةً أكبر بالنسبة للولايات المتحدة حتّى تتفاعل وتستجيب بشكلٍ متناسقٍ مع حلفائها. لكن، لاتزال الولايات المتحدّة تحظى بقوةٍ جوهرية كبيرةٍ لتشكيل تعاونٍ كهذا. يمكن أن يَنشأ تعاونٌ بين دولٍ ذاتِ مصلحةٍ ذاتيةٍ من دون وجود قيادة، لكن سيكون الأمر أكثر ترجيحًا للقيام بذلك حينما تقود واشنطن العملية، وغالبًا ما تصير المقترحات الأمريكية بمثابة النقطة المحورية التّي يلتّف حولها شركاؤها.

إنّ الحفاظ على التحالفات الأمريكية في آسيا وأوروبا سالمةً بالكاد يعني أنّ على واشنطن أن تمنح شيكًا على بياض للحلفاء والأصدقاء، أيْ أنّ بإمكان أصدقائها القيام بما هو أكثر للدفاع عن أنفسهم بشكلٍ ملائم، بل عليهم فعل ذلك. ليسوا بحاجة لأن يُنفقوا أكثر فحسب، بل أن يُنفقوا على نحوٍ أكثر حكمة أيضًا. ينبغي على حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا أن يزيدوا إمكانياتهم لأجل الدفاع عن الأراضي في المناطق التّي يمكن أن تقوم فيها الولايات المتحدّة بالقليل، مع عدم محاولة استنساخ مجالات القوة الأمريكية. يعني هذا من الناحية العملية التركيز على مهامٍ بسيطةٍ في نشر مزيدٍ من القوات البريّة على الميدان. أمّا في آسيا فسيكون على حلفاء الولايات المتحدة أن يكونوا حكماءً في منح الأولوية للأنظمة الدفاعية والاستراتيجيات، خاصّةً فيما يتعلّق بتايوان. من حسن الحظّ، وبعد أكثر من عقدٍ كاملٍ من تجاهل الدعوات المُنادية بمنح الأولوية لوضع إستراتيجيةٍ دفاعيةٍ من أجل تأمين الجزيرة (أيْ تحويلها إلى "قُنفذٍ ذي أشواك" يصعب

إبتلاعه) يبدو بأنّ تايبيه صارت أخيرًا يقضةً بما يكفي للاضطلاع بهذه المهمة. يعود الشكر في ذلك لأوكرانيا.

فيما يتعلّق بالسياسة الاقتصادية، ينبغي على واشنطن أن تُقاوم إغراء القيام الدائم بالمساومة الأصعب مع حلفائها. إنّ القائد الأفضل هو ذلك الذّي يحظى بأتباعٍ يُريدون اتّباعه، لا أتباعًا يجب أن يتّم إقناعهم أو إكراههم بفعل ذلك. في قلب النظام الدولي اليوم يُوجد تعهّدٌ ضمنيٍ ظَلَّ يخدم الولايات المتحدّة بشكلٍ جيّد؛ فبالرغم من أنّ البلد يكسب فوائدَ فريدةً مُعيّنةً من هيمنته على النظام، فإنّه يستغّل مكانته بشكلٍ سيّءٍ من أجل انتزاع عوائد لا داعي لها من حلفائه. إنّ المحافظة على هذا الترتيب يتطلّب سياساتٍ أقلّ حمائية **(Less Protectionist)** من تلك التّي إتّبعتها إدارة ترامب أو بايدن. حينما يتعلّق الأمر بالتجارة، فبدلاً من أن تُفكّر واشنطن فيما تريده فحسب، عليها أن تنظر فيما يريده حلفاؤها أيضًا. إجابةُ ذلك بسيطة بالنسبة لمعظم الناس: الوصول إلى الأسواق. وفقًا لذلك، على الولايات المتحدة أن تضع صفقاتٍ تجاريةٍ حقيقيةٍ على طاولة المفاوضات من أجل شركائها في آسيا وأوروبا من شأنها التقليل من الحواجز التجارية. عند القيام بذلك على نحو ملائم، من الممكن أن يتّم تحسين الوصول إلى الأسواق بطرقٍ تسّر لا حلفاء الولايات المتحدّة فحسب، بل تخلق أيضًا فوائدَ كافيةً للأمريكيّين وتُمكّن السياسيّين من تجاوز القيود السياسية.

يجب على الولايات المتحدّة أيضًا أن تُقاوم إغراء استخدام جيشها لتغيير الوضع القائم. لقد كانت متابعة عملية بناء الدولة، التّي استمرّت 20 سنةً في أفغانستان وكذا غزو العراق، جروحًا ذاتيةَ التسبّب. حَريٌّ بأن يكون الدرس سهلاً على نحوٍ كافٍ لتذكّره: "لا إحتلالات مرّة أخرى أبدًا." ينبغي القيام باستجوابٍ عميقٍ لأيّ مُقترحٍ يدعو لاستخدام قوة الجيش الأمريكي خارج آسيا

وأوروبا، والردّ التلقائي بخصوصه ينبغي أن يكون الرفض بـ "لا". لقد كان منع الصين وروسيا من تغيير الوضع القائم في آسيا وأوروبا أمرًا سهلاً بشكلٍ نسبيٍ ذات يوم، لكنّه صار الآن وظيفةً تتطلّب وقتًا كاملاً. هنا بالضبط ينبغي أن ينصّب تركيز الجيش الأمريكي.

في نهاية المطاف، يحتفظ العالم في عصر "الأحادية القطبية الجزئية" بالعديد من السمات التّي ظهرت في عصر "الأحادية القطبية الشاملة"، لكن في صيغةٍ مُعدَّلَةٍ فحسب. تظلّ المعايير والمؤسّسات الدولية تُقيّد القوى التعديلية، إلاّ أنّ هذه الدول تصير أكثر إرادةً في تحدّيها. لا تزال الولايات المتحدة تحظى "**بالتحكّم والسيطرة على المُشترك المُشاع**"؛ على الجو والبحار المفتوحة والفضاء، وبقدرةٍ فريدةٍ على تصدير القوة العسكرية خارجًا عبر العالم، إلاّ أنّ الصين خلقت منطقةً متنازعَ عليها بشدّةٍ بالقرب من شواطئها. لا تزال الولايات المتحدة تمتلك نفوذًا إقتصاديًا واسعًا، إلاّ أنّ لها حاجةً أكبر للتحرّك بالتنسيق والتناغم مع حلفائها من أجل جعل العقوبات خيارًا فعّالاً. لا تزال الولايات المتحدة تحظى بقدرةٍ على قيادةٍ فريدةٍ من أجل تعزيز التعاون، إلاّ أنّ نطاق فعلها أحاديّ الجانب تعرّض للتقلّص. أجل، تُواجه أمريكا قيودًا لم تُواجهها فورَ سقوط الإتحاد السوفياتي، إلاّ أنّ أسطورة التعدّدية القطبية تحجب حجم القوة التّي لا تزال تحظى بها اليوم.

. إعادة نشر: تمّ نشر هذه الورقة لأول مرّة بموقع مركز منتدى السياسات العربية يوم 18 مايو 2023، إسطنبول–تركيا.

ستيفن بروكس:

أستاذ الحَوْكَمَة في دارثموث كوليج بالولايات المتحدّة، وأستاذٌ زائر في جامعة ستوكهولم. يُعتبر بروكس أحد أبرز المنظرّين المعاصرين في مجال الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية عمومًا، تشمل أعماله مجالات الأمن الدولي، والسياسة الخارجية الأمريكية، والتفاعل بين الإقتصاد والأمن، ونظرية العلاقات الدولية. تظهر أعماله في العديد من المجلاّت الدولية الرائدة ودور النشر المرموقة كمجلة الأمن الدولي، ومجلة تسوية النزاعات، ومنشورات جامعات برينستون وييل وأكسفورد، إلخ. له العديد من الأعمال المشتركة مع باحثين كبار كويليام وولفورث وجون آيكنبيري ولايْني كريستوفر. أشهر كتبه: "إنتاج الأمن: الشركات متعدّدة الجنسيات، العولمة والحسابات المتغيّرة للنزاع" (2011).

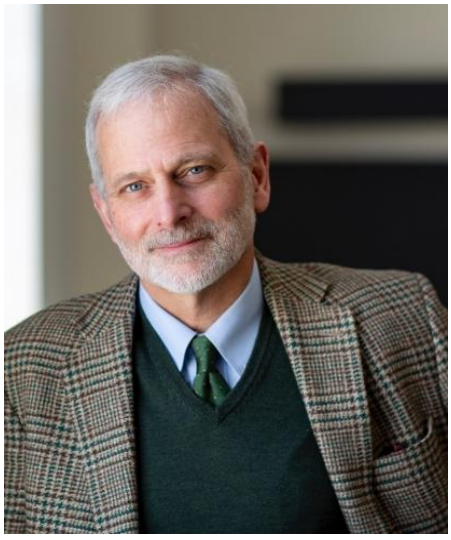

ويليام وولفورث:

أستاذ العلاقات الدولية في دارثموت كوليج بالولايات المتحدّة. يُعتبر وولفورث أحد أبرز المنظرّين المعاصرين في مجال الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية عمومًا، تشمل أعماله مجالات نظرية العلاقات الدولية، والأمن الدولي، والسياسة الخارجية الأمريكية، والسياسة الخارجية الروسية. تظهر أعماله في العديد من المجلاّت الدولية الرائدة ودور النشر المرموقة كمجلة الأمن الدولي، ومجلة السياسة العالمية، ومنشورات جامعات برينستون وكامبريدج وأكسفورد، إلخ. له العديد من الأعمال المشتركة مع باحثين كبار كستيفن بروكس وجون آيكِنبيري وكارلا نورلوف. أشهر كتبه: "عالمٌ خارج التوازن: العلاقات الدولية وتحدّي الصدارة الأمريكية" (2008)، وكتاب: "أمريكا في الخارج: لماذا لا ينبغي على القوة الخارقة الأولى أن تنسحب من العالم" (2016).

جلال خَشِّيبْ:

باحث دكتوراه في تخصّص الجيوبولتيك والعلاقات الدولية. ويشتغل منذ عام 2020 كزميلٍ أول في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA) التابع لجامعة إسطنبول صباح الدّين زعيم–تركيا. أتّم خَشِّيبْ في شهر جويلية 2025 ثالث شهادة ماستر له (باللغة الإنجليزية مع مشروع تخرّج) في برنامج التعاون والأمن في

منطقة البحر الأبيض المتوسّط بمدرسة لويس للحَوْكَمة– جامعة لويس غيدو كارلي بروما–إيطاليا، وذلك بعد نيله لمنحة تفوّق من ذات الجامعة سنة 2024.

كانت ثاني شهادة ماجستير له (باللغة التركية، مع رسالة تخرّج باللغة الانجليزية) سنة 2019 في تخصّص التاريخ السياسي للشرق الأوسط والعلاقات الدولية، تحصّل عليها من معهد دراسات الشرق الأوسط والبلدان المسلمة– جامعة مرمرة، إسطنبول–تركيا، وذلك بعد نيله لمنحة تفوّق من الحكومة التركية سنة 2014.

خَشِّيبْ مُرشّح لنيل شهادة الدكتوراه قريبًا (مع أطروحة تخرّج باللغة العربية) بقسم الدراسات الآسيوية والعلاقات الدولية، كليّة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3. تحصّل سابقًا على شهادة الماجستير الأولى له (مع رسالة تخرّج باللغة العربية) من ذات الجامعة (2013– 2017) في تخصّص الدراسات الآسيوية والعلاقات الدولية، وقبلها على شهادة البكالوريوس (ليسانس مع مذكرة تخرّج باللغة العربية) من جامعة قسنطينة–الجزائر (2005–2009) في تخصّص العلاقات الدولية، وقد كان صاحب المرتبة الأولى ومتفوّق دفعته الدراسية طيلة أعوام البكالوريوس الأربع والماجستير أيضًا.

في سنة 2015، تحصّل خَشِّيبْ على منحة تفوّق من وزراة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بعد نيله للمرتبة الأولى بدفعة الماجستير، وذلك لإجراء تدريبٍ علمي قصير المدّة بجامعة سكاريا–تركيا.

خَشِّيبْ أصله من الجزائر، انتقل لتركيا سنة 2014 حيث راكَمَ هناك خبرةً علميةً ومهنيةً لمدّة تسعة أعوام من خلال دراسته هناك، وعمله وتعاونه مع العديد من مراكز الأبحاث التركية والعربية في تركيا وخارجها، كما قضى عامًا ونيف في أديس أبابا–أثيوبيا وعامًا دراسيًا في روما–إيطاليا.

عمل خَشِّيبْ سابقًا كباحث مُقيمٍ ومتعاون مع عددٍ من المراكز البحثية العربية والتركية منذ عام 2015، منها مركز إدراك للدراسات والإستشارات (إسطنبول)، والمعهد المصري للدراسات (إسطنبول)، وأكاديمية العلاقات الدولية (إسطنبول)، ومجلّة رؤية تركية الصادرة عن مركز **SETA** التركي (إسطنبول)، ومركز الدراسات الإنسانية والإجتماعية (**Center IHH INSAMER**) (إسطنبول)، وموقع **TRT Arabi** (إسطنبول)، ومجلّة سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ومجلة اتجاهات الأحداث

الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة (أبو ظبي)، ومنصّة المتوسّط التابعة لمدرسة لويس للحكومة (روما)، ومنتدى كامبريدج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا – **MENAF**، في كامبريدج (إنجلترا)، وغيرها.

تهتّم أعمال خَشِّيبْ البحثية بمجال الجيوبوليتيك، ونظريات العلاقات الدولية، وسياسات القوى العظمى/المتوسّطة والنظام الدولي، وجيوبولتيك كلّ من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومنطقة المتوسّط، وأوراسيا، وبحر الصين الجنوبي. كما تهتّم أعماله بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا والجزائر.

منذ سنة 2010 يكتب خَشِّيبْ بانتظام. له أكثر من 50 دراسة منشورة بمجلات محكّمة ومراكز أبحاث عربية وأجنبية، وأكثر من 50 ترجمة أكاديمية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية في حقليْ الجيبولتيك والعلاقات الدولية، إضافةً للعديد من مقالات الرأي. تمّ نشر أعماله بالعديد من المجلاّت والمراكز البحثية في الجزائر وتركيا وقطر والإمارات ومصر ولبنان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا. إضافةً إلى ذلك فقد كتب أكثر من 150 ملخّصًا أكاديميًا لمقالات ودراسات كُتبت باللغة الانجليزية بأقلام كبار باحثي الجيوبولتيك والعلاقات الدولية نُشرت في تقرير البوصلة الجيوبولتيكية ومجلّة جسور الجيوبولتيك (باللغات الإنجليزية والعربية والتركية) الصادرتيْن عن مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA)–جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا (ما بين ديسمبر 2019–يناير 2026)، وهو المحرّر التنفيذي والمشرف على تقرير "البوصلة الجيوبولتيكية" ومجلّة "جسور الجيوبوليتيك" الصادرتين عن هذا المركز، إضافةً لإشرافه وتحريره وإدارته لمنصّة أصوات نقدية التابعة لذات المركز.

في شهر ديسمبر 2018 ظفر الأستاذ خَشِّيبْ بالمرتبة الأولى في جائزة الدكتور مهاتير محمد الدولية للإبداع الفكري التّي يُنظّمها منتدى كولالمبور للفكر والحضارة بكولالمبور–ماليزيا، عن بحثٍ حمل عنوان: "دور الحركات الإسلامية في عملية الانتقال الديمقراطي بماليزيا: أَسْلَمَة الديمقراطية أم دمقرَطَة الإسلام؟"

من مؤلّفاته كتاب: «أثر الحركات الإسلامية على عملية الانتقال الديمقراطي بماليزيا: أسلمة الديمقراطية أم دمقرطة الإسلام؟» (2024/وهو العمل الحاصل على جائزة د. مهاتير محمد للفكر والحضارة)، وكتاب:

«الصراع من أجل الإرادة الحرّة: السياسة الخارجية التركية في نظامٍ دوليٍ متغيّر» (الطبعة الثانية: 2024)، وكتاب: «النظام الدولي الليبرالي، صعودٌ أم سقوط؟: جون ميرشايمر في مواجهة جون آيكينبري» (وهو ترجمة من الإنجليزية إلى العربية، 2021)، وكتاب: «آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا» (2015).

إلى جانب كتاباته، شارك خَشِّيبْ بأوراقٍ بحثيةٍ في عددٍ من الملتقيات الدولية الجامعية وكضيفٍ متحدّثٍ في العديد من الندوات الفكرية والدورات التدريبية وغيرها من النشاطات بالعديد من البلدان منها: الجزائر، وتركيا، وقطر، وروسيا، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، ولبنان، وإيطاليا، وإسبانيا. يُحسِن خَشِّيبْ اللغات: العربية (اللغة الأُم) والإنجليزية والفرنسية والتركية.